A

WIPO
المنظمة العالمية للملكية الفكرية

WIPO/ACE/18/ 37
الأصل: الإنجليزية
التاريخ: 26 مايو 2026

اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ

الدورة الثامنة عشرة
جنيف، من 2 إلى 4 يونيو 2026

شهادة منطقة التجارة الحرة الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي: أداة طوعية لتعزيز احترام الملكية الفكرية وجذب الابتكار ومكافحة الانتهاكات

مساهمة أعدها بيوتر ستريزوفسكي، خبير اقتصادي أول، وكاميلا مورينو، محللة سياسات، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، باريس، فرنسا*

ملخص

تعد مناطق التجارة الحرة محركات حيوية للتجارة والاستثمار والابتكار، حيث تستضيف بشكل متزايد الصناعات التي تعتمد بشكل مكثف على الملكية الفكرية، مثل الصناعات الدوائية والإلكترونية والتصنيع المتقدم. ومع ذلك، لا تزال بعض مناطق التجارة الحرة عرضة لانتهاكات الملكية الفكرية. تبحث هذه المساهمة في الكيفية التي يمكن بها لشهادة مناطق التجارة الحرة الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، باعتبارها أداة طوعية، أن تكمل جهود الإنفاذ التقليدية من خلال تعزيز الشفافية، والحوكمة الأقوى، والتدابير العملية التي تدعم التجارة المشروعة واحترام الملكية الفكرية. وتكمل شهادة مناطق التجارة الحرة الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية نهج المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) في بناء احترام الملكية الفكرية، حيث تعمل كأداة قوية لتعزيز أهدافها الأساسية من خلال تعزيز احترام الملكية الفكرية في بيئات التجارة التشغيلية.

* الآراء الواردة في هذا المستند هي آراء المؤلف ولا تعبر بالضرورة عن آراء الأمانة العامة أو الدول الأعضاء في الويبو.

أولاً. مقدمة: المناطق التجارية الحرة عند مفترق طرق

1. المناطق التجارية الحرة هي مناطق مخصصة داخل بلد ما يمكن فيها استيراد البضائع وتخزينها ومعالجتها وإعادة تصديرها من خلال إجراءات جمركية مبسطة، وغالباً مع حوافز ضريبية. وتشمل هذه الحوافز عادةً أنظمة تعليق الرسوم والضرائب طالما بقيت البضائع داخل المنطقة التجارية الحرة، وفقاً للوائح الوطنية. وفي حين أن البضائع قد تدخل الأسواق المحلية، فإن ذلك يخضع عادةً للرسوم والضوابط التنظيمية المعمول بها. وتجعل هذه الميزات المناطق التجارية الحرة مراكز جذابة للخدمات اللوجستية والتصنيع والتوزيع.

2. وتستند شهادة المناطق التجارية الحرة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى هذه الحقائق التشغيلية. وللحصول على الشهادة، تخضع المناطق التجارية الحرة لتقييم مستقل لإدارتها وممارساتها التشغيلية وفقًا لمجموعة من المعايير المستمدة من توصية مجلس منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن مكافحة التجارة غير المشروعة: تعزيز الشفافية في المناطق التجارية الحرة.[1] وتقيّم العملية كلاً من الإطار الذي وضعته السلطات العامة والممارسات التي ينفذها مشغلو المناطق والشركات، بما في ذلك العناية الواجبة وإمكانية التتبع والتعاون مع سلطات الإنفاذ. يُمنح الاعتماد للمناطق التي تثبت توافقها مع المعايير ذات الصلة والتزامها بالتحسين المستمر.

3. أصبحت المناطق التجارية الحرة[2] نقاطًا محورية في سلاسل القيمة والإمداد العالمية. ومن خلال تقديم إجراءات جمركية مبسطة وحوافز ضريبية وبنية تحتية حديثة، فإنها تلعب دورًا رئيسيًا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ودعم الصادرات وتعزيز التنمية الصناعية. كما أصبحت المناطق التجارية الحرة، بشكل متزايد، موطنًا للصناعات عالية القيمة والقائمة على الابتكار التي تشكل الملكية الفكرية فيها أحد الأصول الأساسية، بما في ذلك الأدوية والأجهزة الطبية والإلكترونيات والتصنيع المتقدم.

4. وفي الوقت نفسه، أدى التوسع السريع في التجارة العالمية، مقترناً بنمو التجارة الإلكترونية وشبكات اللوجستيات المعقدة، إلى الكشف عن نقاط الضعف. فقد أسيء استخدام بعض المناطق التجارية الحرة في التجارة غير المشروعة، بما في ذلك الاتجار بالسلع التي تنتهك حقوق الملكية الفكرية. وتضر هذه الأنشطة بالأعمال التجارية المشروعة، وتقوض الثقة في النظم التجارية، وتضعف احترام حقوق الملكية الفكرية.

5. وبالنسبة لسلطات الملكية الفكرية، يمثل هذا الواقع تحديًا وفرصة في آن واحد. وفي حين أن أطر الإنفاذ والحماية القانونية ضرورية، هناك حاجة متزايدة لأدوات عملية وتشغيلية تساعد على منع انتهاك الملكية الفكرية في بيئات التجارة الواقعية. وفي هذا السياق، تمثل شهادة المناطق الحرة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أداة تكميلية وطوعية تدعم بناء القدرات، وتعزز الشفافية، وتشجع على احترام الملكية الفكرية على المستوى التشغيلي.

6. ورغم أن المناطق التجارية الحرة تخضع للرقابة الجمركية، فإن بعض السمات التشغيلية قد يستغلها الفاعلون غير الشرعيين لإدخال سلع تنتهك حقوق الملكية الفكرية إلى قنوات التجارة. فعلى سبيل المثال، يمكن إعادة تغليف السلع أو إعادة وضع العلامات عليها أو تجميعها داخل المنطقة، مما يجعل تتبع أصولها أكثر صعوبة. وقد يتم بعد ذلك إعادة تصديرها إلى بلدان ثالثة أو شحنها في شحنات صغيرة مرتبطة بالتجارة الإلكترونية، مما قد يقلل من احتمالية اكتشافها. وفي بعض الحالات، قد تؤدي الوثائق المزورة أو إساءة استخدام إجراءات العبور إلى إخفاء منشأ البضائع بشكل أكبر. ولا تنبع هذه المخاطر من المناطق التجارية الحرة نفسها، بل من الثغرات في ممارسات الرقابة أو التنسيق أو الامتثال التي تسعى شهادة المناطق التجارية الحرة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى معالجتها.

ثانياً. التحدي: التجارة غير المشروعة ومخاطر الملكية الفكرية في بعض المناطق التجارية الحرة

7. تُبرز الأدلة المستمدة من أبحاث منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن بعض المناطق التجارية الحرة يمكن استغلالها من قبل الجهات غير المشروعة التي تسعى إلى التحايل على الرقابة الجمركية وإخفاء منشأ البضائع (OECD، 2018[3]؛ EUIPO/OECD، 2018[4]). وتشمل الممارسات الشائعة إعادة تغليف المنتجات المقلدة وإعادة وضع العلامات عليها، وتزوير الوثائق، واستخدام المناطق التجارية الحرة كمراكز إعادة شحن للطرود الصغيرة المرتبطة بالتجارة الإلكترونية. وتشكل هذه الأنشطة تحديًا خاصًا لسلطات الإنفاذ، حيث إنها غالبًا ما تنطوي على سلاسل إمداد مجزأة وولايات قضائية متعددة.

8. هناك عدة عوامل هيكلية تسهم في هذه المخاطر. في بعض الحالات، قد تكون آليات الرقابة داخل المناطق الحرة محدودة، أو قد يكون التنسيق بين السلطات الرئيسية (بما في ذلك الجمارك وإدارة المناطق الحرة وسلطات الملكية الفكرية وهيئات الإنفاذ) غير كافٍ. بالإضافة إلى ذلك، قد تفتقر الشركات العاملة داخل المناطق الحرة إلى الوعي بمخاطر الملكية الفكرية أو الأدوات اللازمة لإدارتها بفعالية.

---

[1] منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (2019)، توصية المجلس بشأن مكافحة التجارة غير المشروعة: تعزيز الشفافية في مناطق التجارة الحرة، https://legalinstruments.oecd.org/en/instruments/OECD-LEGAL-0454.

[2] مناطق التجارة الحرة، التي يشار إليها أيضاً بمناطق التجارة الخارجية والمناطق الحرة، وما إلى ذلك.

[3] منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (2018)، أطر الحوكمة لمكافحة التجارة غير المشروعة، التجارة غير المشروعة، منشورات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، باريس، https://doi.org/10.1787/9789264291652-en.

[4] منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/المكتب الأوروبي للملكية الفكرية (2018)، التجارة في السلع المقلدة ومناطق التجارة الحرة: أدلة مستمدة من الاتجاهات الحديثة، التجارة غير المشروعة، منشورات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، باريس/المكتب الأوروبي للملكية الفكرية، أليكانتي، https://doi.org/10.1787/9789264289550-en.

9. ومع ذلك، من المهم التأكيد على أن هذه التحديات لا تؤثر على جميع المناطق التجارية الحرة بشكل متساوٍ، حيث تعمل العديد منها وفقًا لمعايير عالية، مع أطر حوكمة قوية وتعاون وثيق مع السلطات المختصة. في الواقع، تم إنشاء بعض المناطق التجارية الحرة الأكثر نجاحًا حول صناعات تعتمد بشكل كبير على حماية الملكية الفكرية. وبالتالي، فإن التحدي السياساتي الرئيسي لا يكمن في تقييد المناطق التجارية الحرة، بل في تحديد وتشجيع تلك التي تعمل بنزاهة.

10. ومن الثغرات الملحوظة في المشهد السياساتي الحالي غياب آليات معترف بها على نطاق واسع لتحديد ومكافأة المناطق التجارية الحرة التي تحقق أداءً جيداً. وبدون هذه الأدوات، يصعب على الحكومات والمستثمرين وأصحاب حقوق الملكية الفكرية التمييز بين البيئات عالية المخاطر وتلك منخفضة المخاطر.

ثالثاً. شهادة المناطق التجارية الحرة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: معيار طوعي

11. تم تطوير شهادة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للمناطق التجارية الحرة استجابةً للفجوة الموجودة في المشهد السياساتي. وبناءً على توصية مجلس منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المذكورة أعلاه بشأن مكافحة التجارة غير المشروعة: تعزيز الشفافية في المناطق التجارية الحرة، توفر هذه الشهادة إطارًا منظمًا وطوعيًا لتقييم واعتماد المناطق التجارية الحرة التي تطبق معايير عالية في مجالات الحوكمة والشفافية والامتثال.

12. تعكس شهادة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للمناطق التجارية الحرة نموذج المسؤولية المشتركة. تضع الحكومات الإطار القانوني والمؤسسي، بما في ذلك الرقابة الجمركية والمتطلبات التنظيمية، بينما تتولى إدارة المناطق التجارية الحرة والجهات الاقتصادية مسؤولية تنفيذ تدابير الامتثال اليومية. تشجع توصية مجلس منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الحكومات على تعزيز الشفافية وضمان الوصول إلى المعلومات، بينما تعتمد المناطق التجارية الحرة والشركات مدونة سلوك طوعية من خلال الممارسات التشغيلية. وقد تم تطوير نظام الشهادة نفسه كشراكة بين القطاعين العام والخاص تضم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمناطق التجارية الحرة وهيئات تقييم المطابقة (قطاع الاختبار والفحص والاعتماد (TIC)).

13. صُممت شهادة المناطق الحرة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لتكون عملية وسهلة المنال. وهي ليست أداة تنظيمية، ولا تفرض التزامات قانونية إضافية. بل تركز على تحديد الممارسات الجيدة الحالية والتحقق من صحتها، مما يوفر للمناطق الحرة وسيلة موثوقة لإثبات التزامها بمنع التجارة غير المشروعة وحماية الملكية الفكرية.

14. تفحص عملية التقييم عدة أبعاد رئيسية، منها:

- إجراءات العناية الواجبة للشركات العاملة داخل المنطقة التجارية الحرة
- التعاون مع سلطات الجمارك والإنفاذ
- إدارة المخاطر وإمكانية تتبع البضائع
- السياسات الداخلية لمعالجة التجارة غير المشروعة، بما في ذلك التزوير

15. من السمات المميزة لشهادة المناطق الحرة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية نهجها البسيط، حيث صُممت لتقليل الأعباء الإدارية إلى الحد الأدنى مع تحقيق فوائد ملموسة. وكما ثبت بالفعل في المشاريع التجريبية، فإن عملية الاعتماد سريعة نسبيًا وفعالة من حيث التكلفة وقابلة للتطوير، مما يجعلها في متناول مجموعة واسعة من المناطق الحرة.

16. بالنسبة لسلطات الملكية الفكرية وهيئات إنفاذ القانون، توفر شهادة المناطق الحرة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية نقطة انطلاق قيّمة للمشاركة. ومن خلال المساهمة بالخبرة في مجال مخاطر الملكية الفكرية وممارسات إنفاذ القانون، يمكن لسلطات الملكية الفكرية وهيئات إنفاذ القانون المساعدة في تشكيل عملية التقييم وضمان أن معايير الشهادة تعالج بشكل فعال واقع انتهاكات الملكية الفكرية.

رابعاً. بناء القدرات وتعزيز احترام الملكية الفكرية من خلال شهادة المناطق التجارية الحرة

17. إلى جانب دورها كآلية للاعتراف، تعمل شهادة المناطق الحرة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي كمنصة لبناء القدرات وزيادة الوعي. وتعد هذه العناصر أساسية للجهود الرامية إلى تعزيز احترام الملكية الفكرية، مع التأكيد على أهمية التعليم والتعاون والأدوات العملية في تعزيز ثقافة الامتثال.

18. وعادة ما تصاحب عمليات الاعتماد تدريب وحوار يشارك فيهما سلطات المناطق التجارية الحرة والشركات والمؤسسات العامة. وتتمثل نتائج هذه الأنشطة فيما يلي:

- زيادة الوعي بمخاطر الملكية الفكرية بين إدارة المناطق التجارية الحرة والجهات الاقتصادية
- تعزيز أنظمة الامتثال الداخلية
- تعزيز التعاون بين الجمارك وسلطات الملكية الفكرية وهيئات الإنفاذ والجهات الفاعلة في القطاع الخاص

19. ويدعم هذا النهج بشكل مباشر أهداف برامج بناء القدرات التابعة للويبو. ومن خلال دمج اعتبارات الملكية الفكرية في العمليات اليومية للمناطق التجارية الحرة، تساعد شهادة المناطق التجارية الحرة الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على سد الفجوة بين الأطر القانونية والتنفيذ العملي.

20. هناك إمكانات كبيرة للتآزر في هذا المجال. ويمكن أن تشمل المبادرات المشتركة ما يلي:

- تطوير وحدات تدريبية مخصصة لأصحاب المصلحة في المناطق التجارية الحرة
- إنشاء مجموعات أدوات عملية لإدارة مخاطر الملكية الفكرية
- دمج المحتوى المتعلق بالمناطق التجارية الحرة في برامج التدريب الحالية للويبو

21. وبالنسبة لسلطات الملكية الفكرية وهيئات إنفاذ القانون، توفر المشاركة في مثل هذه المبادرات فوائد متعددة. فهي تعزز ظهورها في النظم التجارية الأوسع نطاقاً، وتقوي العلاقات مع الصناعة، وتوفر أدوات جديدة لدعم جهود الإنفاذ.

22. خلال المرحلة التجريبية لإطلاق شهادة المناطق التجارية الحرة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، برزت حماية حقوق الملكية الفكرية كمجال رئيسي يتطلب مزيداً من التطوير عبر المناطق. وأظهرت التجربة العملية أن بعض المشغلين الاقتصاديين في المناطق التجارية الحرة يركزون بشكل أساسي على خدمات التخزين واللوجستيات، وغالباً ما لا يكون لديهم وصول إلى جميع الوثائق التجارية المتعلقة بالبضائع التي يتعاملون معها. وهذا يسلط الضوء على الحاجة إلى توعية وتوجيهات وأدوات عملية مخصصة تتكيف مع الواقع التشغيلي للمناطق التجارية الحرة.

23. وأعرب كل من مديري المناطق التجارية الحرة والجهات الاقتصادية عن رغبة قوية في تعزيز معارفهم وقدراتهم في هذا المجال. ويمكن أن يساعد التدريب المخصص في تحسين فهم المخاطر المتعلقة بالملكية الفكرية، وتعزيز الإجراءات الداخلية، ودعم العناية الواجبة للموردين، وتشجيع الممارسات السليمة في مجال الجرد والتوثيق.

24. ومن شأن دمج بناء القدرات المنتظم الذي يركز على الملكية الفكرية في حوكمة المناطق التجارية الحرة أن يعزز ثقافة امتثال استباقية وقائمة على المخاطر، مما يساعد المناطق على الحفاظ على تنافسيتها وشفافيتها، مع الحفاظ على مكانتها كمراكز تجارية موثوقة. ولذلك، فإن الاستثمار في بناء القدرات في مجال الملكية الفكرية في المناطق التجارية الحرة هو خطوة عملية لتعزيز احترام الملكية الفكرية وجذب الابتكار ومكافحة انتهاك حقوق الملكية الفكرية.

خامساً. دراسات حالة: المناطق التجارية الحرة الموثوقة التي تدعم الصناعات كثيفة الملكية الفكرية

25. وقد تم بالفعل تطبيق شهادة المناطق الحرة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عدة مناطق تجريبية، مما يدل على أهميتها العملية وتأثيرها.

26. في كوستاريكا، برزت منطقتا كويول ولا ليما الحرتان كنموذجين رائدين. فهما تستضيفان مجموعة كبيرة من شركات الأجهزة الطبية وعلوم الحياة، وهي قطاعات تعتمد بشكل كبير على حماية الملكية الفكرية والامتثال التنظيمي. وقد عززت شهادة المناطق الحرة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سمعتها كبيئات آمنة وموثوقة للاستثمارات عالية القيمة، مما ساعد على جذب الشركات العالمية والحفاظ على وجودها.[5]

27. وبالمثل، تمثل "زونا فرانكا برشلونة" في إسبانيا معياراً أوروبياً للحوكمة والابتكار. وبالتوافق مع معايير الاتحاد الأوروبي، وضعت "زونا فرانكا برشلونة" نفسها كمركز للصناعات التحويلية المتقدمة والصناعات القائمة على التكنولوجيا. وقد عززت الشهادة مكانتها الدولية بشكل أكبر، مما يشير إلى التزامها بالشفافية والنزاهة.[6]

28. توضح هذه الأمثلة اتجاهاً أوسع نطاقاً: تتمتع المناطق الحرة التي تعطي الأولوية لحماية الملكية الفكرية والامتثال بموقع أفضل لجذب الاستثمارات عالية الجودة والاندماج في سلاسل القيمة العالمية. تدعم شهادة المناطق الحرة الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هذا النموذج من خلال توفير المصادقة الخارجية وتعزيز المصداقية.

---

[5] منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (2026أ) تنفيذ توصية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن مناطق التجارة الحرة: شهادة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التجريبية لمناطق التجارة الحرة – مناطق التجارة الحرة في كوستاريكا: كويول ولا ليما.

[6] منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (2026ب) تنفيذ توصية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن مناطق التجارة الحرة: شهادة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التجريبية لمناطق التجارة الحرة – منطقة التجارة الحرة في برشلونة.

29. تُظهر دراسات الحالة هذه أيضًا أن شهادة المناطق الحرة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لا تهدف إلى فرض متطلبات جديدة، بل إلى الاعتراف بالنقاط القوية الحالية وتعزيزها. وهذا يجعل شهادة المناطق الحرة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية جذابة بشكل خاص للمناطق التي تحتاج إلى تمييز نفسها في بيئة عالمية تنافسية.

سادساً. الآثار السياسية والطريق إلى الأمام

30. تترتب على شهادة المناطق التجارية الحرة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي آثار مهمة على سلطات الملكية الفكرية وهيئات إنفاذ القانون وصانعي السياسات والمنظمات الدولية.

31. بالنسبة لسلطات الملكية الفكرية وهيئات الإنفاذ في البلدان التي تستضيف مناطق تجارة حرة – لا سيما في مناطق مثل رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) وجنوب شرق أوروبا – توفر شهادة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للمناطق التجارية الحرة أداة عملية لتعزيز النظم الإيكولوجية الوطنية للملكية الفكرية. ومن خلال المشاركة في عمليات الاعتماد ودعم أنشطة التدريب ذات الصلة، يمكن لسلطات الملكية الفكرية وهيئات الإنفاذ المساعدة في ضمان أن تعمل المناطق التجارية الحرة بطريقة تتوافق مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات.

32. وبالنسبة لسلطات الملكية الفكرية وهيئات إنفاذ القانون في البلدان التي لا توجد بها مناطق تجارة حرة، ولكنها تضم صناعات كثيفة الاستخدام للملكية الفكرية تستثمر في الخارج، توفر شهادة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للمناطق التجارية الحرة وسيلة لحماية أصول الملكية الفكرية في الخارج. ومن خلال تشجيع المستثمرين على العمل في المناطق المعتمدة، يمكنهم تقليل التعرض للمخاطر وتعزيز سلاسل إمداد أكثر أماناً.

33. وبالنسبة للويبو، فإن شهادة المناطق التجارية الحرة الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي هي أداة يمكن أن تعزز جهود بناء القدرات الحالية وتكملها. ومن خلال دمج المكونات المتعلقة بالمناطق التجارية الحرة في برامجها، يمكن للويبو توسيع نطاق تأثيرها ومعالجة التحديات الناشئة المتعلقة بالتجارة العالمية.

34. وبشكل أعم، تسهم شهادة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الخاصة بالمناطق الحرة في إحداث تحول في النظرة إلى هذه المناطق. فبدلاً من النظر إليها في المقام الأول على أنها مناطق تنطوي على مخاطر محتملة، يمكن الاعتراف بالمناطق المعتمدة كمراكز تجارية موثوقة تدعم الابتكار وتحمي الملكية الفكرية وتعزز التنمية الاقتصادية المستدامة.

سابعاً. الخلاصة

35. المناطق التجارية الحرة ليست بطبيعتها مصدرًا للمخاطر؛ بل هي أداة سياسية تعتمد نتائجها على كيفية إدارتها. تُظهر شهادة المناطق التجارية الحرة الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن النهج الطوعي والعملي يمكن أن يعزز بشكل فعال الشفافية والنزاهة واحترام الملكية الفكرية.

36. من خلال الجمع بين الاعتراف وبناء القدرات ومشاركة أصحاب المصلحة، تقدم شهادة المناطق التجارية الحرة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي حلاً قابلاً للتطوير لمواجهة تحدي عالمي معقد. إن توافقها مع نهج الويبو في تعزيز احترام الملكية الفكرية يجعلها إضافة قيّمة إلى مجموعة أدوات حماية الملكية الفكرية الدولية.

37. ويمكن أن يؤدي تعزيز التعاون بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والويبو والسلطات الوطنية المعنية بالملكية الفكرية وهيئات إنفاذ القانون إلى زيادة تعزيز تأثير شهادة المناطق التجارية الحرة الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، مما يساعد على تحويل المناطق التجارية الحرة إلى بيئات موثوقة تدعم الابتكار وتحمي أصحاب الحقوق وتساهم في النمو الاقتصادي المستدام.

[نهاية المساهمة]